



خطاب صاحب الجلالة أمام قمة مجلس الأمن

ألقى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، خطاباً هاماً أمام قمة رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجلس الأمن الدولي بنيويورك، ركز فيه جلالته على دعم دور منظمة الأمم المتحدة لإحقاق السلام وتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وفيما يلي النص الكامل للخطاب الملكي:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه .
معالي الرئيس .
أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة .
معالي الأمين العام .

إنها لمبادرة طيبة أن يتولى معالي الوزير الأول في حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية السيد ميجر رئيس دورة المجلس الحالية دعوة أعضاء مجلس الأمن للحضور في قمة يشكل اجتماعها سابقة سعيدة في تاريخ منظمة الأمم المتحدة .

وإن تمثيل أعضاء هذا المجلس بهذا المستوى الرفيع ليعطي لهذا الحدث التاريخي الاستثنائي دلالة خاصة ، ويعكس ما لدول هذا المجلس الموقر من حرص على أداء الرسالة الملقاة عليها ، وما يغمر المسؤولين الأعلى القائمين على شؤونها من روح التمسك بالتعاون الدولي ، ودعم رسالة الأمم المتحدة المتمثلة في توطيد أركان التفاهم لخدمة السلام العالمي ، وتجنب البشرية الوقوع مرة أخرى في معترك الصراع الدولي بما حمله دائماً من عواقب وخيمة وأثار سيئة جعلت السلم فيما مضى لا تتجاوز أن تكون فترة بين حربين ؛ تتوقف الأولى فلا تكاد البشرية تستعيد أنفاسها إلا وتنشب حرب أخرى أكثر ضراوة وأشد بأساً .

إن هذه القمة تنعقد في ظروف مواتية ، إذ تأتي إثر ما عاشته الإنسانية من تغيرات تاريخية غيرت معالم التخطيط السياسي العالمي ، وخلقت على سطح كرتنا الأرضية وضعاً جديداً لم يكن يتوقعه أحد قبل العقد الثامن من قرننا هذا . لذا فإن هذه القمة فرصة سانحة ينبغي اغتنامها لتبادل وجهات النظر حول الأحداث التي عشناها ، وللتأمل جماعياً فيما ينفذ ويجدي لمواجهة التحديات التي تقف في وجه الإنسانية وهي تقطع آخر الأشواط المؤذنة بنهاية هذا القرن والمؤشرة لبداية القرن الحادي والعشرين .

ولا يقوتنا في مستهل خطابنا هذا ، أن نجزي أحر التهاني للأمين العام لمنظمتنا الأممية معالي السيد بطرس غالي الذي يقتعد عن جدارة مركز مسؤولية بما يتوفر له من مؤهلات فكرية وخلقية .

ولاشك أن اختياره لهذا المنصب ليس مجرد تكريس لنجاحاته في المسؤولية التي تولاهها داخل بلاده ، هو أيضاً تكريم للمنطقة التي ينتمي إليها وإقرار بمساهمة العرب والأفارقة في تطوير المنظمة ودعم رسالتها .



ونرى لزاما علينا كذلك ، أن ننوه تنويعها خاصا بسلفه معالي السيد خافيير بيريز دي كويار الذي أسهم أيما إسهام في إعادة الحيوية للمنظمة والدفع بها إلى الأمام في مرحلة حساسة من تاريخها بنفس طويل ومثابرة ومصابرة ؛ مما يسر له اقتحام المشاكل الدولية والتقليل من حدة التوتر في العالم ؛ الشيء الذي يفرض به الاحترام من الجميع .

السيد الرئيس .

إن انتماء المغرب في آن واحد إلى القارة الإفريقية والعالمين العربي والإسلامي يلقي عليه واجب التعبير في هذه المناسبة السعيدة عن تصورات ووجهات نظره ، ولكن أخذا بالاعتبار ما تشكل منه تصورات ومواقف الفعاليات المختلفة التي لها نفس انتماءاته ، لذا يشرفنا أن ننقل إليكم ما تثيره في منطقتنا مبادرة رئيس المجلس لعقد هذه القمة من مشاعر وملاحظات وتساؤلات .

فبالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة ، ننوه بالدور الذي قامت به منذ أن تأسست إثر نهاية الحرب العالمية الثانية لبناء عهد جديد قوامه ضمان السلم وتوفير الأمن وتحقيق التقدم لجميع أقطار العالم وشعوبه ، ومع ذلك فإن مجلس الأمن الذي يضطلع بمهام الأمن والسلام الدوليين ، لم يتمكن دائما من ممارسة المهام التي عهد بها إليه ميثاق المنظمة وخاصة ما جاء منها في المادة السادسة ؛ إذ ظل في أغلب الأحيان مشلول الحركة بفعل الحرب الباردة التي كانت تشخص على صعيد المجلس في لجوء الدول العظمى من هذا المعسكر أو ذاك لممارسة حق الفيتو ، ولنفس السبب عجز مجلس الأمن عن إيجاد الحلول المرضية للنزاعات الجبهوية التي كانت لها آثار وخيمة على الساحة الدولية .

السيد الرئيس .

إن الحرص على دعم دور منظمة الأمم المتحدة ، يقضي - قبل كل شيء - العمل على دعم السلام العالمي وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ؛ أي بترجيح أسلوب الحوار والوساطة واستعمال جميع الآليات التي تتوفر عليها الأمم المتحدة بحل النزاعات والحرص على اللجوء لمقتضياتها ، وتمكين الأمين العام من جميع الوسائل التي تسمح له بممارسة دبلوماسية وقائية تشكل حصنا منيعا واقيا من تطور الخلافات إلى نزاعات مسلحة ، كما أن ما جاء في الميثاق من مقتضيات بخصوص الأمن المشترك ، لا يشخصه من جهة إلا الاحترام الكامل من لدن جميع الدول للقانون الدولي وللشرعية الدولية ، ولا يمكنه تحقيقه من جهة أخرى إلا بوضع مبدأ المساواة بين الدول موضوع التنفيذ .

السيد الرئيس .

منذ نهاية الحرب الباردة ، اتسعت مسؤوليات الأمم المتحدة وتنامي دورها . ونظرا للأوضاع الجديدة التي عرفت الساحة الدولية وجد المجتمع الدولي نفسه وهو يسعى لاستتباب الأمن العالمي في مواجهة مشاكل وتحديات جديدة ، لذا تتطلع جميع الدول إلى أن يكون لمنظمتنا خلال المرحلة الدقيقة التي يجتازها الوضع العالمي مزيدا من الفعالية .

وفي هذا الصدد ، فالمملكة المغربية تؤكد على ضرورة تقوية أجهزة المنظمة وتحسين ظروف سيرها وإصلاح آلياتها ، لتوفير مزيد من الفعالية والمصداقية لها من جهة ، ولجعلها - من جهة أخرى - مساندة للحقائق الجديدة التي أخذت تواجه حاضرها ومستقبلها .

وفي هذا الإطار ، لا يسع المغرب إلا أن يشجع الإرادة التي تكررت المناداة بها لتجديد حيوية



الأمم المتحدة وإصلاح أجهزتها . ويعرب عن أمله في أن تصدر في هذا الشأن وفي أقرب الآجال اقتراحات دقيقة ملموسة .

السيد الرئيس .

إن تقوية أجهزة المنظمة ودعم دورها للحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، يتطلبان من المجتمع الدولي الانكباب بجدية على معالجة قضية نزع السلاح ، ونحن نعتقد أن الأوقاف الدولية التي أبرمت في السنوات الأخيرة تقدم ملامح وآفاق مشجعة في هذا الصدد . إلا أن التقدم الذي نسجله للأمم المتحدة في المجال النووي ، لا ينبغي أن يغشي أبصارنا عن المطالبة بالمزيد من العمل المشترك لإنجاح مفاوضات جنيف الرامية إلى استبعاد السلاح الكيماوي والقضاء عليه ، لتكتمل بذلك حلقات التخلص من السلاح المرعب الذي يتنافى وحضارة الإنسان ومثله الخيرة .

إننا نعتقد أنها لن تكون لنزع السلاح دلالة حقيقية إذا لم يولد عند الشمال حركية تعاون مع الجنوب لمساعدته على الخروج من التخلف ، كما نؤمن بسلامة الاتجاه الرامي إلى الربط بين السلام ونزع السلاح ، ونأسف لكون هذا الاتجاه يغفل عن الربط بين السلام والتقدم رغم ما يوجد بينهما من صلة وطيدة . وعلينا أن لا ننسى أن التخلف شكل وما يزال يشكل أكبر تهديد للسلام والأمن في العالم وأنه يمثل اليوم أكبر تحد في وجه المجتمع الدولي .

سيدي الرئيس .

إننا ننتمي إلى قارة تسمى إفريقيا . نحبا ونحترمها ونتعاطف مع مشاكلها ونتجاوب مع آمالها وإن لم نلق من منظمة الوحدة الإفريقية التجاوب المرجو . إن إفريقيا قارة تسوء فيها الأوضاع وتدهور ظروف العيش تحت فعل تكاثر حجم الديون وتفاحش أسعار المواد الأولية وتصاعد المد الديمغرافي ونذرة الاستثمارات الخارجية ، كما تواجه القارة الإفريقية أزمة اقتصادية يقوينا توالي الكوارث الطبيعية وانتشار المجاعة ونزوح ما يزيد على عشرة ملايين لاجئ إلى الأقطار المجاورة ، وهي أزمة تهدد مستقبل القارة ما لم يبادر المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها لها .

سيدي الرئيس .

لا نتصور إمكانية إقامة نظام عالمي جديد ، وعالمنا العربي يعاني مأساة استمرت ما يقرب من نصف قرن . مأساة الشعب الفلسطيني المحروم من ممارسة حقوقه ، المشردين أرضه ووطنه ، المهدد في هويته وتاريخه و الذي يسقط أطفاله وأبنائه صرعى تحت سمع العالم وبصره .

وإذا كان المجتمع الدولي قد اهتمدى خلال آجال قريبة أو متوسطة إلى حل مشاكل سياسية خطيرة ، فإن بقاء المشكل الفلسطيني طيلة هذا الزمان الممتد يضرب الرقم القياسي ويلقي على الضمير العالمي مسؤولية العجز عن حله واستبعاد استمرار عواقبه الوخيمة ، لذا ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي جهودا مضاعفة لتصفية مشكل الشرق الأوسط ، تسوية نهائية طبقا للقرارات الملزمة الصادرة عن مجلس الأمن التي ركزت على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، وعلى حقوق الفلسطينيين التي تندمج في مفهوم حقوق الإنسان بما فيها حق اللاجئين والعودة إلى وطنهم .

إن المغرب كان سباقا إلى تشجيع الحوار بين الأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط ، وكان بالتالي منطقيا مع نفسه . فلم يتردد في تأييد مبادرة السلام ؛ وهو يأمل أن يستمر مسلسل السلام إلى نهايته ،



وأن تظل الدول التي مهدت للقاء الأطراف المتنازعة تشجع الحوار لالانتهاه إلى حل عادل مقبول من الجميع .

ونود في هذا الصدد، أن نركز على الوضعية الخاصة لمدينة القدس الشريف ، وأن نذكر أن منظمة المؤتمر الإسلامي عهدت إلينا منذ سنة 1979 برئاسة لجنة القدس . وأنا طيلة اثنتي عشرة سنة سعينا سعيا موصولا إلى العمل على إيجاد حل منصف وعادل لمصير المدينة المقدسة . إننا نفهم أن الأماكن المقدسة التي تحتضنها هذه المدينة تكتسي عند معتنقي الإسلام والمسيحية واليهودية أهمية كبرى ، ومن أجل ذلك ، فإن الجانب العربي والإسلامي أبان - في جميع الاجتماعات التي عقدها وخاصة في قمة فاس لسنة 1982 - عن انفتاح وبرهن عن روح التعاون وتقدم خطوات نحو التلاقي مع الطرف المقابل ، لكن هذا الطرف - وبكل أسف - قابل الانفتاح والمبادرات المؤذنة بقبول السلام بجمود سياسي وتصلب في المواقف ولجوء إلى القوة والنفخ في نار التوتر .

سيدي الرئيس .

لقد سجل تقدم واضح على الصعيد العالمي في مجال حقوق الإنسان ، وإن المغرب لينوه بذلك من أعلى هذا المنبر لأن مفهوم حقوق الإنسان من وجهة نظرنا مفهوم عالمي لا خلاف فيه ولا جدال . ونحن نؤمن أن حقوق الإنسان تعني أولا وأخيرا الحفاظ على كرامة الإنسان وما يترتب على هذا المبدأ النبيل من صيانة الحقوق الفردية والجماعية .

وهذا ما تقره كل الجماعات المتحضرة . كما يطيب لنا أن نقول إن المبادئ التي أعلن عنها في البيان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن ، تعكس المفاهيم والتصورات الإنسانية التي آمن بها منذ أربعة عشر قرنا والتي تشمل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية . . .

إن الخليفة الثاني في الإسلام عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أعلن عن حقوق الإنسان منطلقا من سؤاله المشهور «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا» .

سيدي الرئيس .

إن مبادرة رئيس دورة مجلسنا هذا ، وفرت للمرة الأولى لهذا المجلس فرصة اللقاء على مستوى القمة ، وسمحت له بإجراء نقاش عميق ومفيد حول مشاكل الساعة ، وإن تبادل وجهات النظر والنقاش في موضوع البيان الرئاسي الذي سيتوج أعمالنا هذا اليوم ، سيسمحان لنا بملاحظة التقدم الذي انجزناه وجسامة المهام التي ستضطلع بها فيما بعد للتغلب على التحديات التي تواجهنا .

وإذا كان ليس من حقنا أن ندعي أن اجتماعنا هذا قد كفل تسوية المشاكل ، كل المشاكل التي يواجهها عالمنا ، فإن من حقنا - مع ذلك - أن نؤكد أن لهذا الاجتماع فضلا يتميز به ؛ هو أنه ساعدنا على التشاور وتبادل الرأي حول المعالم المنتظر إرساؤها لإقامة النظام العالمي الجديد الذي نتطلع إليه .

وشكرا سيدي الرئيس .

والسلام على الجميع ورحمة الله تعالى وبركاته .

25 رجب 1412 هـ - 31 يناير 1992 م